A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/33
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 مايو 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

التحديات والأولويات الاستراتيجية في مجال إنفاذ الملكية الفكرية في عام 2026

مساهمة أعدها السيد جيتيس برازاوسكاس، مدير الحسابات العالمية للتكنولوجيا والسيارات، مقر شبكة React، أمستردام، مملكة هولندا *

ملخص

لا تزال التحديات المتمثلة في تطور نماذج التجارة عبر الإنترنت وتجزئة سلاسل التوريد تؤثر على النهج التقليدية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال القدرات المؤسسية والتعاون عبر الحدود، لا تزال هناك نقاط ضعف مستمرة فيما يتعلق بتوزيع التكاليف وشفافية التجار والإشراف على التجارة الإلكترونية وتدفقات الطرود الصغيرة، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تتناقص أحجام المضبوطات الجمركية. يمكن تعزيز جهود الإنفاذ المستقبلية من خلال إشراك الجهات الفاعلة في سلسلة التوريد التي تتمتع بسيطرة تشغيلية حقيقية، بما في ذلك مزودي خدمات النقل واللوجستيات والمنصات الإلكترونية وخدمات الدفع. هناك أيضًا قيود عملية على الممارسات الجمركية الحالية، ولا سيما حقيقة أن تكاليف التخزين والإتلاف يتحملها أصحاب الحقوق إلى حد كبير. وتستكشف هذه المساهمة كيف يمكن استخدام الأدوات القانونية الحالية بشكل أكثر فعالية لإدارة كميات كبيرة من الطرود الصغيرة. كما تسلط الضوء على الثغرات المستمرة في التحقق من البائعين عبر الإنترنت بموجب قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب أهمية تعزيز التحقق من الشركات والعملاء، لا سيما من خلال أنظمة الدفع. وتُظهر أمثلة من الصين والبرازيل كيف يمكن لبيانات الشحن المسبقة، وتوزيع المسؤوليات بشكل أوضح، والشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تدعم إنفاذًا أكثر فعالية. من الضروري اتباع نهج عملي وتعاوني لتحسين الإنفاذ، وزيادة المساءلة عبر سلاسل التوريد، وحماية المستهلكين بشكل أفضل، لا سيما في المجالات عالية المخاطر مثل الأدوية، وصحة المستهلك، ومنتجات السيارات.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. المقدمة والسياق

1. لا تزال نماذج التجارة الإلكترونية الناشئة وسلاسل التوريد المتزايدة التعقيد تشكل تحديًا لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بفعالية. وعلى الرغم من تحسن القدرات المؤسسية والتعاون عبر الحدود في عدة مناطق، فإن الثغرات المستمرة في توزيع التكاليف والشفافية عبر الإنترنت والإشراف على التجارة الإلكترونية لا تزال تقوض حماية الحقوق وسلامة المستهلكين. وفي أوروبا، يتناقض انخفاض المضبوطات الجمركية بشكل حاد مع استقرار أو ارتفاع أنشطة الإنفاذ في أماكن أخرى، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى إعادة التوازن بين الحوافز والمسؤوليات عبر سلسلة التوريد.

2. وفي عام 2026، ستعطي شبكة React وأعضاؤها الأولوية لما يلي: تعزيز منظومات الإنفاذ عبر العمليات الجمركية والأسواق الإلكترونية وقنوات التجارة الإلكترونية للطرود الصغيرة، من خلال مواءمة مسؤولية التكاليف مع الجهات الفاعلة التي تمتلك سيطرة فعلية ضمن سلسلة التوريد؛ تحديث ممارسات "اعرف عميلك التجاري" (KYBC) و"اعرف عميلك" (KYC)، بما في ذلك تعزيز التكامل مع أنظمة الدفع؛ وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادرات بناء القدرات، لا سيما في المناطق الرئيسية وقطاعات المنتجات عالية المخاطر مثل الأدوية وصحة المستهلك وقطع غيار السيارات.

ثانياً. الإنفاذ الجمركي

3. لا يزال الإنفاذ الجمركي أحد أكثر الأدوات موثوقية لحماية العلامات التجارية. وعلى الرغم من أن المبادرات العالمية لتعزيز الإجراءات الجمركية قد أظهرت نتائج واعدة، فقد كان هناك انخفاض في المضبوطات الجمركية في أوروبا، ولا سيما في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وينعكس ذلك في الرسم البياني أدناه (بيانات من أعضاء شبكة React فقط).

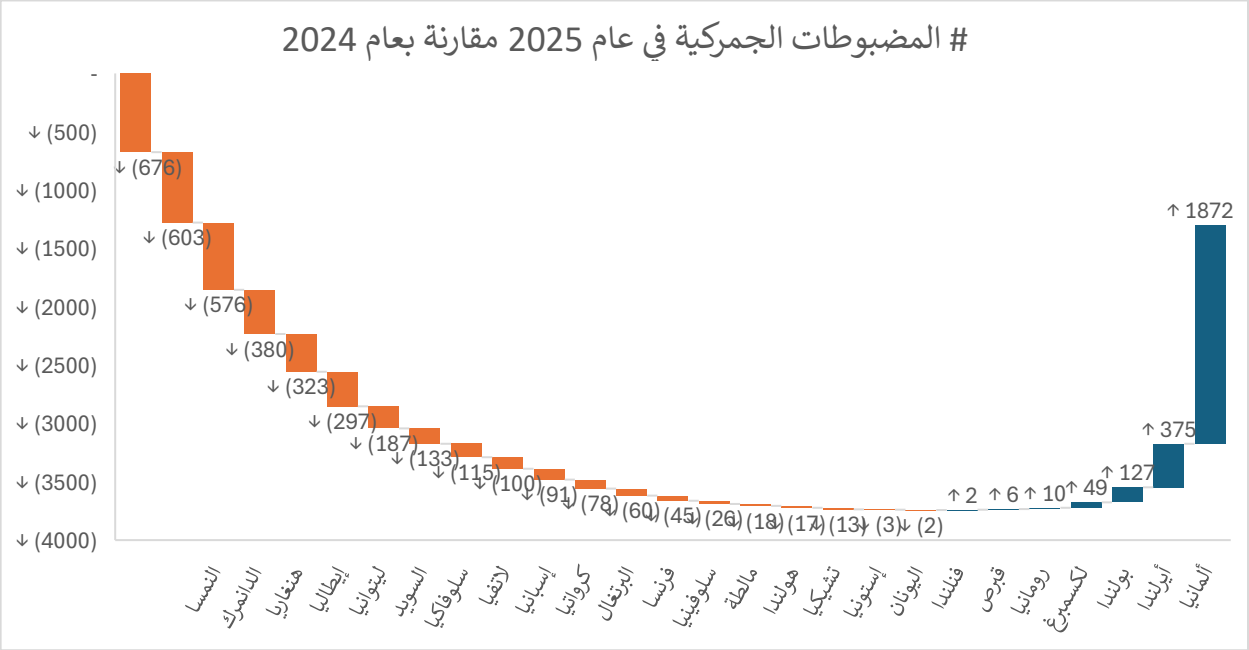

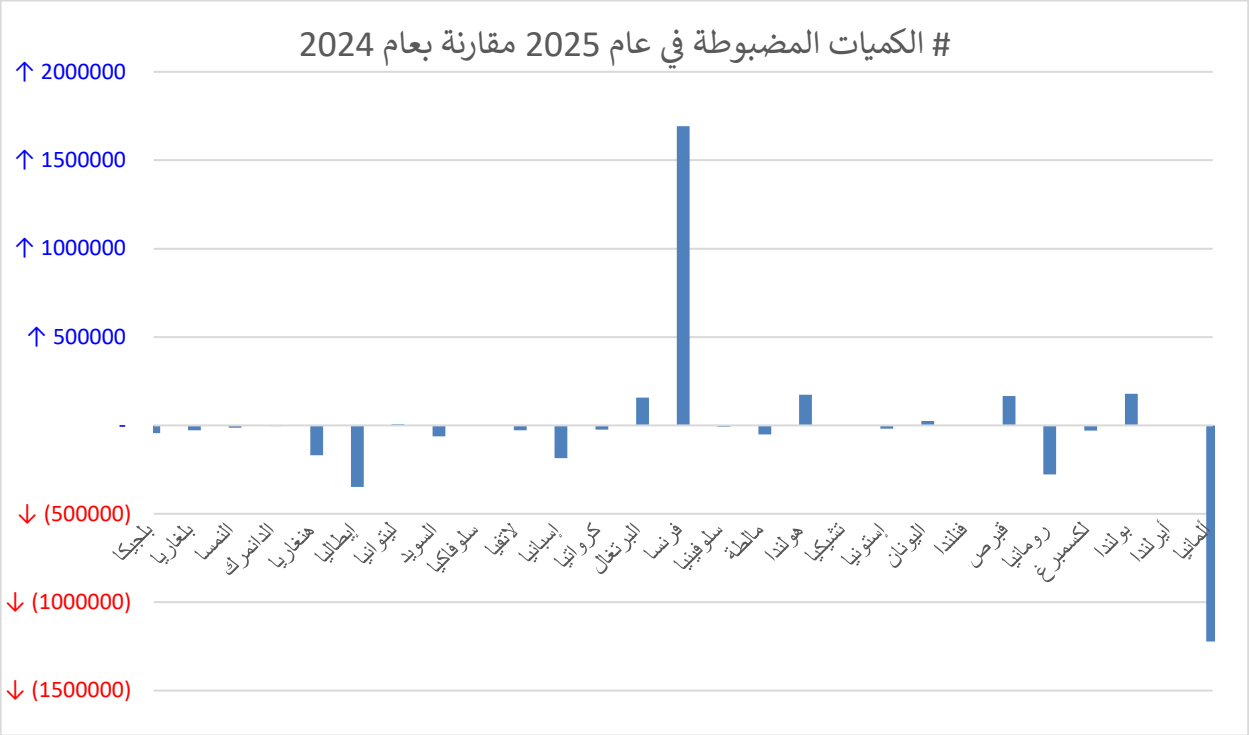

4. ويعزى الانخفاض في المضبوطات الجمركية إلى حد كبير إلى حقيقة أن عبء تكاليف التخزين والإتلاف قد تم تحويله إلى أصحاب الحقوق، وإلى عدم فعالية الإجراءات المتبعة لإدارة الكميات الكبيرة من الطرود الصغيرة. ونتيجة لذلك، يختار بعض أصحاب الحقوق وضع حدود دنيا والإفراج عن الشحنات الأصغر حجمًا على الرغم من أهميتها في تجارة المنتجات المقلدة.

5. وتنص المادة 29 من اللائحة الجمركية الأوروبية رقم 2013/608 على أن أصحاب الحقوق يجب أن يتحملوا تكاليف التخزين والإتلاف. وعلى الرغم من أنها توفر أيضًا خيار استرداد التكاليف من أطراف ثالثة، فقد ثبت أن تنفيذ ذلك صعب، حيث لم يتم تحديد هذه الأطراف الثالثة. في معظم الحالات، يكون الوكيل الجمركي هو الطرف الوحيد المعروف لأصحاب الحقوق، ويظل المستلم الفعلي للبضائع مجهولاً في العادة. وتعد ممارسة المطالبات ضد الوسطاء محفوفة بالمخاطر ولا تزال في مرحلة التطوير، وقد ثبت أنها مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً لأصحاب الحقوق. ويرفض وكلاء الجمارك وشركات النقل في الغالب الكشف عن المورد، أو يشيرون إلى مرسلين غير موجودين. كما يعتمد نجاح هذه المطالبات على التعاون وتبادل المعلومات من جانب سلطات الجمارك.

6. ويمكن أن يؤدي التحول الاستراتيجي في توزيع التكاليف إلى تعزيز فعالية عملية السداد بشكل كبير. في حين أن النموذج السائد عادةً ما يضع مسؤولية تغطية تكاليف التخزين والإتلاف على عاتق صاحب الحقوق، هناك حجة قوية لاستكشاف نهج أكثر توازناً يتحمل فيه قطاع النقل واللوجستيات مزيداً من المسؤولية. ونظراً لرقابة قطاع النقل واللوجستيات التشغيلية على الطرود وتأثيره التعاقدي على المستوردين والموردين، فإن هذا القطاع في وضع جيد لتقديم مساهمة ذات مغزى. ولن يؤدي تعزيز ممارسات "اعرف عميلك التجاري" (KYBC) إلى تعزيز الحماية التعاقدية لمقدمي الخدمات اللوجستية فحسب، بل سيدعم أيضاً أصحاب الحقوق من خلال تسهيل تحديد الأطراف المسؤولة بشكل أوضح وتقليل التعرض لانتهاكات متكررة.

7. ويسلط الحدث الخاص بـ«مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي لمكافحة التقليد»، الذي يُعقد في 19 مارس 2024، الضوء على التوقعات المتزايدة بأن يتولى قطاع النقل واللوجستيات دورًا أكثر استباقية ومسؤولية في مكافحة التقليد. ويشمل ذلك ممارسة العناية الواجبة المعززة ضمن إجراءات «اعرف عميلك التجاري» (KYBC) وضمان الشفافية من خلال الكشف عن المورد الفعلي لأصحاب الحقوق عند ظهور أي مخاوف. وفي حالة عدم تطبيق هذه الضمانات، يُعتبر من المعقول أن تنطبق مسؤولية الوسيط على الجهات الفاعلة في مجال النقل واللوجستيات لمساهمتها المحتملة في الانتهاك. ولن يتطلب ذلك تعديل القانون، بل مجرد تعريف للأطراف الثالثة (المادة 29 (2) من اللائحة 608) ليشمل وسطاء النقل واللوجستيات. علاوة على ذلك، سيتوافق هذا مع مفهوم "المستوردين المفترضين" الوارد في قانون الجمارك المعدل للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمنصات التجارة الإلكترونية ومسؤولية الوكيل الجمركي عن استيراد البضائع غير الممتثلة للمواصفات.

8. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى النهج المتبع في الصين. وتُحمّل شركات التجارة التصديرية المسؤولية إذا قامت بشحن بضائع غير قانونية. وفي العام الماضي، أطلقت شبكة React إجراءات إنفاذ متعددة ضد شركات التجارة التصديرية، مما أدى إلى مطالبات بالتعويض وإجبار الشركات المصنعة المتورطة في إنتاج البضائع المقلدة على الكشف عن هويتها.

9. وفي عام 2026، ستواصل شبكة React جهودها في مجال الدعوة للحصول على توضيحات تشريعية وتفسير عادل للقواعد الحالية، وعند الاقتضاء، رفع دعاوى قضائية استراتيجية لتوزيع التكاليف داخل سلسلة التوريد.

ثالثاً الإنفاذ عبر الإنترنت

10. نضجت إجراءات الإنفاذ عبر الإنترنت مع تطور البرمجيات واستخدام الذكاء الاصطناعي وخبرة المحللين عبر الإنترنت. كما أن إنشاء عناصر مثل صفة "المُبلّغ الموثوق به" بموجب قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي (DSA) قد وفر قناة مخصصة لاتخاذ إجراءات سريعة على المنصات.

11. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تقنية. تستخدم شبكات التزييف المتطورة روابط مخفية، وتقوم بتبديل النطاقات وإعادة استخدام البنية التحتية عبر حسابات البائعين. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي إجراءات الحماية من الروبوتات (الضرورية لسلامة المستخدم) في بعض الأحيان إلى حجب عمليات المسح المشروعة، مما يبطئ قدرة أصحاب الحقوق على الكشف عن الأدلة وجمعها.

12. وعلاوة على ذلك، لا يزال التحقق من التجار أحد التحديات الرئيسية في إنفاذ القانون عبر الإنترنت. اعتمادًا على المنطقة، قد يُطلب من المنصات تنفيذ بروتوكولات وبرامج للكشف عن مزادات السلع المخالفة وإزالتها. ومع ذلك، فإن الالتزامات والأحكام ليست فعالة بما يكفي في الممارسة العملية.

13. وفي حين يُطلب من المنصات بذل "أقصى جهودها" لتقييم موثوقية البائعين (على سبيل المثال، المادة 30 من قانون خدمات البيانات)، فإنها ليست ملزمة بضمان دقة المعلومات المقدمة. ونتيجة لذلك، يظل أصحاب الحقوق دون خيارات فعالة عندما يتبين أن تفاصيل التاجر خاطئة أو غير كاملة. وعلى الرغم من أن المنصات يجب أن تجمع تفاصيل حسابات الدفع بموجب المادة 30(1)(ج)، فإن قانون الخدمات الرقمية (DSA) لا يشترط إجراء تحقق دقيق من تلك التفاصيل، مما يجعل من الصعب الحصول على معلومات دفع موثوقة.

14. وفيما يلي بعض الحلول المحتملة للتحديات المذكورة أعلاه.

(أ) تحسين مستوى "اعرف عميلك" (KYC) و"اعرف عميلك التجاري" (KYBC) على مستوى المنصات من مجرد فحص شكلي إلى نظام فعال لضمان الهوية: ربط التحقق من هوية التاجر بأدوات الدفع وتدفقات الأموال لضمان أن تصبح القنوات المالية المستخدمة لتحويل الانتهاكات إلى أموال (بما في ذلك مقدمو خدمات الدفع والبنوك المستقبلة) ركائز ثابتة للهوية والمساءلة.

(ب) فرض متطلب بسيط على التجار لإجراء معاملة دفع بسيطة، لمطابقة البائع مع حساب دفع قائم، من شأنه أن يعزز بشكل كبير إمكانية تتبع المتداولين. وبشكل عام، يمتلك مقدمو خدمات الدفع عملية تعريف متطورة.

(ج) مدونات قواعد السلوك لتشجيع المنصات على تنفيذ ممارسات أكثر صرامة في إطار معرفة العميل التجاري (KYBC) (مثل المادة 45 من قانون الخدمات الرقمية (DSA)).

(د) الترويج لبطاقة تقييم مزودي خدمات الإنترنت (ISP) المسؤولين، والتي تحدد أفضل الممارسات للمنصات ومزودي خدمات الإنترنت.

15. وفي سياق ما سبق، يجدر استكشاف ممارسات التحقق من البائعين المعتمدة في الصين: فعملية تحديد الهوية للتجار المحليين الصينيين أكثر تنظيماً وصرامةً من أي ولاية قضائية أخرى. في الصين، يجب أن يحمل كل تاجر رخصة تجارية سارية المفعول، مماثلة لمتطلبات التسجيل في غرفة التجارة في أوروبا، ومن المطلوب قانونًا من منصات التجارة الإلكترونية التحقق من هذه الرخصة قبل السماح للتاجر بالعمل. كما يجب الكشف عن تفاصيل التسجيل التي تم التحقق منها للمستهلكين وأصحاب الحقوق. أصبح من الممارسات المعتادة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية مقاضاة التجار الصينيين واستدعاء
منصة التجارة الإلكترونية كشاهد لتأكيد معلومات رخصة العمل التي تم التحقق منها الخاصة بالتاجر والكشف عن بيانات المبيعات التفصيلية للسلع المخالفة. وتحصل شبكة React على تعويضات لأعضائها في الصين وحدها تفوق المبلغ الإجمالي المقابل لبقية العالم.

رابعاً. شحنات التجارة الإلكترونية والطرود الصغيرة

16. تعد المشكلات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وإنفاذ الجمارك مرهقة بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بإدارة الطرود الصغيرة عند الحدود. فالحجم كبير جدًا بحيث يتعذر على الجمارك تفتيشه، والمصادر غير واضحة، والإطار التنظيمي غير ملائم بشكل كافٍ.

17. ويبدو المستقبل أكثر إيجابية مع تطورات تكنولوجيا المعلومات. ومن شأن زيادة استخدام الإقرارات المسبقة (حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً) أن يدعم تحليل المخاطر بشكل أكثر فعالية. وبالتوازي مع ذلك، فإن إعادة تقييم مدروسة لكيفية تقاسم تكاليف التخزين والإتلاف، بما في ذلك دور أكثر مباشرة لقطاع النقل واللوجستيات، يمكن أن تشجع على مستويات أعلى من الامتثال عبر سلسلة التوريد وتشكل رادعاً فعالاً لتداول البضائع المقلدة.

18. ويبشر مشروع قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي، بمفهومه الخاص بـ "المستوردين المفترضين" (منصات التجارة الإلكترونية) والمبادرات الناجحة مثل برنامج الامتثال للتجارة الإلكترونية في البرازيل، بمستقبل واعد. ويجب أن تكون المنصات أكثر اتساقًا في برامج "اعرف عميلك" (KYC) الخاصة بها؛ وأن تختار مسبقًا البضائع غير الممتثلة؛ وأن تحسن تحليل المخاطر من قبل الجمارك؛ وأن تضمن التقسيم العادل للتكاليف المتعلقة باستيراد البضائع غير الممتثلة. ومن خلال تنفيذ هذه التدابير، ستصبح التجارة الإلكترونية أكثر نظافة وأسهل في إدارتها عند الحدود.

19. برنامج امتثال التجارة الإلكترونية في البرازيل هو برنامج امتثال طوعي لمنصات التجارة الإلكترونية التي تشحن البضائع إلى البرازيل مقابل مزايا ضريبية وجمركية للأطراف المشاركة. وهو يبرهن على فعالية التدابير الموجهة، ويمثل ممارسة جيدة للحد من الشحنات غير القانونية.

20. وتهدف شبكة React أيضًا إلى دعم كل من المنصات والسلطات الجمركية في إدارة الزيادة المتوقعة في واردات التجارة الإلكترونية من خلال المساعدة في ما يلي:

(أ) عملية "اعرف عميلك" (KYC)؛

(ب) وعمليات التفتيش بالجملة عند الحدود؛

(ج) والتوزيع العادل للتكاليف؛

(د) وتخزين البضائع المقلدة والتخلص منها بطريقة مستدامة.

21. ويمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص حلاً مثالياً لإدارة وفرز شحنات التجارة الإلكترونية غير الممتثلة للمعايير على نطاق واسع.

خامساً. الخلاصة

22. يعتمد الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية في عام 2026 على مواءمة المسؤوليات مع نقاط المراقبة الفعلية في سلسلة التوريد، فضلاً عن ترسيخ المساءلة عبر كل من المنصات الرقمية وقنوات اللوجستيات المادية.

23. وتتمثل إحدى أولويات شبكة React وأعضائها في البحث عن سبل لتخفيف أعباء تكاليف التخزين والإتلاف الروتينية عن كاهل أصحاب الحقوق. وتتمثل أولوية أخرى في تحسين ممارسات "اعرف عميلك" (KYC) و"اعرف عميلك التجاري" (KYBC) بحيث يتم ربط التحقق من الهوية بأنظمة الدفع، مما يسهل الكشف عن الجهات التي تتصرف بسوء نية.

24. ومن شأن تمكين تحليل المخاطر قبل وصول الطرود الصغيرة أن يعزز التدخل المبكر ويساعد السلطات على إدارة تدفقات التجارة الإلكترونية ذات الحجم الكبير. وبالتوازي مع ذلك، يمكن لقنوات المُبلّغين الموثوق بهم بموجب قانون خدمات الرقمية (DSA)، والشراكات الأقوى بين القطاعين العام والخاص، وبرامج بناء القدرات الموجهة أن تحقق تحسينات ملموسة لسلامة المستهلكين والتجارة المشروعة.

25. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في عكس اتجاه الانخفاض في المضبوطات الجمركية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. كما أنها بالغة الأهمية لبناء أنظمة إنفاذ فعالة في البلدان النامية حيث لا تزال القدرات المؤسسية والأطر التنظيمية قيد التطور. وتزداد الحاجة إلى ذلك حدة في قطاعات المنتجات عالية المخاطر مثل الأدوية وصحة المستهلك وقطع غيار السيارات، حيث تشكل السلع المقلدة تهديدات مباشرة للسلامة العامة.

26. وبشكل عام، تظل التوقعات واقعية وموجهة نحو الحلول. ومع وجود بيانات أفضل، وحوافز أوضح، ومسؤولية مشتركة عبر سلسلة التوريد، يمكن لأنظمة الإنفاذ أن تتكيف وتواكب نماذج الانتهاكات السريعة التطور.

[نهاية المساهمة]